

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

سُئل زجر الشركات التي تُحمَلُ زبناءها مصاريف إضافية غير مشروعة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛
وقف مجلس المنافسة، مؤخراً، على ممارسة تجارية تقوم بها شركات مختلفة، وتنطوي على تحميل الزبناء تكاليف أداء الفواتير عبر خدمة الأنترنت، في الوقت الذي تُعتبر هذه الشركات هي المستفيد الأول من هذه الوسيلة.
وإذا كان مجلس المنافسة، في إطار اختصاصاته، قد اعتبر أن من شأن هذا الأمر عرقلة حرية المنافسة، فإن الظاهرة، من دون شك، فيها إخلالاً بمقتضيات من القانون القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، ومسّ بالقدرة الشرائية للمواطنين.
وعليه، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها، في إطار الاختصاصات والواجبات الموكولة إلى وزارة الاقتصاد والمالية، من أجل مراقبة وضبط ورصد الشركات التي تُضيف أعباء مالية إضافية على زبائنها من جراء اعتماد الأداء الرقمي الذي تستفيد منه هي بالدرجة الأولى؟ كما نسألكم حول التدابير التي يمكنكم اتخاذها من أجل زجر هذه الممارسة المنافسة لقواعد المنافسة الاقتصادية الشريفة، والمُضِرّة بوضعية المستهلك؟
وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

أحمد العبادي